

العراق

رياح البرلمان تعاكس سفن عبد المهدي الحكومة لن تكتمل اليوم

مرة جديدة، أجهل التصويت على ما تبقى من حقائق شاعرة في حكومة عادل عبد المهدي، في ظل استمرار الخلافات بين الكتلة السياسية، تأجيل جاء ليكبح رغبة عبد المهدي في إتمام وزارته في اسرع وقت ممكن. وليزيد المضاعفات السلبية للتأخير على صورة رئيس الوزراء وبرنامجه



أعد افتتاح مراكز التحمية في مدينة الموصل بعد عام على تحريرها من داعش، (أف ب)

لم تطابق حسابات حقل رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، حسابات بيدر الكتلة السياسية. مراهنته على إتمام تشكيلته الوزارية في أقل من 36 ساعة بقيت في إطار التمثيات، بفعل استمرار الخلافات بين التحالفات البرلمانية. كان من المفترض أن يمنح البرلمان، اليوم، ثقته لمرشحي حقلائب الترتبية، والهجرة والمهجرين، والعمل، على أن يؤجل التصويت على مرشحي الداخلية والدفاع إلى وقت لاحق «حتى تخضع طبيعة إصرارهما، أو استبدالهما»، وفق مصادر متابعه.

لكن ما جرى في الساعات الماضية فرمل عجلة التصويت، بعد إعلان البرلمان مساء أمس، أن جدول أعمال جلسته الاعتيادية سيخلو من بند استكمال «الكابينة» الوزارية، وسيقتصر على تصريحات نواب «الإصلاح»، الذين دائما ما يكررون أنه «ما من مشكلة في أداء الفيض، لكن الفيض الموضوع عليه هدفه معاقبته على خروجه من المقاعد الخمسة الشاغرة في حكومته، سيتم التأخير في الاعتكاس سلبا على صورته، ومراعاة الضغوط

إعادته إلى مناصبه السابقة. وهذا ما عبر عنه امس النائب عن «ائتلاف دولة القانون»، عدنان الأسدي، الذي رأى أن «قرار المحكمة الإدارية بإعادة الفيض إلى جميع مناصبه السابقة ربما يساعد في سحب ترشيحه لوزارة الداخلية». وفي أداء الفيض، لكن الفيض الموضوع عليه هدفه معاقبته على خروجه من المقاعد الخمسة الشاغرة في حكومته، سيتم التأخير في الاعتكاس سلبا على صورته، ومراعاة الضغوط

لم تحمله الساعات الماضية أي «بشارة» بحلقة العقد الراهنة

كان يمكن أن ترسم المشهد السياسي وفق منظور قادة التحالف، وبالعودة إلى حديث المصادر إلى «الأخبار»، فهي تشير إلى أن الساعات الماضية لم تحمل أي «بشارة» من شأنها حلحلة العقد الراهنة. عقد تخصصت مسالة ترشيح الفيض، الذي يبدو أن عبد المهدي ونياراً وأسعا داخل «البناء» يدفعان نحو إصرار، فيما يدور حديث في الضفة المقابلة الوطني الكردستاني، فضلاً عن النزاع المشتعل بين تحالفي «البناء» و«الإصلاح» حول المرشح لنيل حقيبة

«الحشد» في استقبال سكوت موريسون

في حدث يُعدّ الأول من نوعه، شاركت قوات «الحشد الشعبي» و«البشمركة»، في الاستقبال الرسمي لرئيس الوزراء الأسترالي، سكوت موريسون، في بغداد. وأصطفت مجموعتان من «الحشد» و«البشمركة»، أمس، خلال مراسم استقبال موريسون من قبل رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي. وهذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها تلك التشكيلات في استقبال رسمي لمسؤول أجنبي رفيع يزور البلاد، ما فُسر على أنه رسالة من بغداد بتثبيت حضور «الحشد» في المؤسسة العسكرية، والتأكيد على اعتمادها عليه كقوة رسمية غير متحيزة. ولعل ذلك هو ما دفع بالكثير من السياسيين والمتابعين إلى الإشارة بخطوة عبد المهدي، (الأخبار)

السودان

البشير يخرق الدستور: نحو حكم إلى أجل غير مسمى!

بسمه الرئيس عمر البشير إلى إعطاء صيغة دستورية من خلال البرلمان، لها كانت ضداده في حزبه الحاكم، ضيق التمهيد لعدد مفتوح من الدورات الرئاسية، من خلال تعديل بعض مواد الدستور

الخرطوم - مه علي

مستندا إلى الألفية التي يتمتع بها حزبه «المؤتمر الوطني» في البرلمان، يسعى الرئيس عمر البشير، لإعطاء ترشيحه في دورة رئاسية جديدة في انتخابات 2020، مشروعية دستورية، من خلال تعديل الدستور الذي لا يزال يحمل صفة «انتقالي»، منذ توقيع اتفاقية سلام جنوب السودان في عام 2005. غير أن التعديل الذي ينشده البشير ومناصروه، لا يمكنه من إعادة ترشيحه لدورتين جديدتين فحسب، بل لعدد مفتوح من الدورات كذلك يسعى الحزب إلى توسيع صلاحيات الرئيس في الفترة الرئاسية المقبلة، وإعطائه حق إعفاء الولاة وتقديد سلطاتهم، وإن أنوا عبر صناديق الاقتراع، كما أقر بذلك قانون الانتخابات المجاز حديثاً. بغداد، ليس على تماس مع المواطنين السياسية، بأن تمسك الجيش برئاسة الجمهورية يرجع إلى خشيته من المحكمة الجنائية الدولية، حتى الشام» في العاصمة بغداد فضاءها يبقى محتماً خلف كرسي الرئاسة، الصودي» مقتدى الصدر، التلويح من المطالبات المستمرة للمدعية العامة للمحكمة الدولية، فاتو بن سودا، التي ما فتئت تذكر بمنكرة الاعتقال الصادرة في حقها، وتناشد الدول مساعدة المحكمة وتسليمها إياه.

مقترح تعديل المواد من قبل النواب امر غير جانز بنص دستور السودان

ان لائحة «المجلس الوطني»، كفلت هذا الحق لنوابها، فيما اشترط الدستور أن يبادر رئيس الجمهورية التعديل في مواده، بشرط أن يودع مقترحاته للتعديل في البرلمان قبل شهرين من تداولها، «وبهذا، يكون التعديل المقترح من قبل بعض نواب البرلمان، لا يتفق مع الدستور» كما يؤكد أديب.

يرى مراقبون أن مقترح تعديل الدستور لضمان ديمومة حكم البشير، يجهض أي محاولة للتداول السلمي للسلطة، الذي نص عليها القانوني نبيل أديب، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الدستور لا يتضمن نصوصاً تجيز لأعضاء المجلس الوطني المطالبة بتعديل أيا من مواده». غير

يسعى الحزب الحاكم، أيضاً، إلى توسيع صلاحيات الرئيس (أف ب)



موازين، وقّع 250 من كوادر حزب

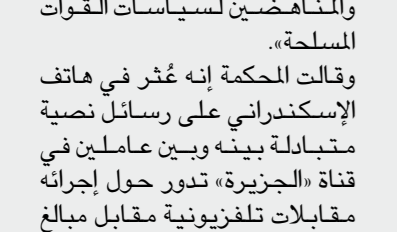
مصر

حبس الإسكندراني بسبب تحقيق، 10 سنوات في «الأخبار»

أدانت المحكمة العسكرية في مصر الكاتب والباحث إسماعيل الإسكندراني في القضية المعروفة باسم «لجان الإخوان الإلكترونية» جزءاً، موضوع نشره في «الأخبار» قبل سنوات، يتحدث فيه عن الأوضاع في شبه جزيرة سيناء، وأودعت «العسكرية» حيثيات الحكم الصادر في أيار/ مايو الماضي، بحبس الإسكندراني 10 سنوات، بدعوى أنه كتب في «الأخبار» مستعرضاً وقائع «نسب ارتكابها إلى القوات المسلحة، وضوّرها كمعتدية على أهالي شمال سيناء، بادعاء ارتكابها جرائم ضددم كالاستيلاء على ممتلكات وأموال، ووصفها بعبارة «استباحة القوات النظامية لبيوت السكان وأموالهم»، وهو ما رآته المحكمة مخالفاً للحقيقة. وجاء ضمن اللائحة اتهام إسماعيل بالانضمام إلى جماعة «الإخوان المسلمون» المحظورة، وأنه «اشترك في اتفاق جنائني الغرض منه ارتكاب جنایات تخريب الممتلكات العامة، وتآفیف عصابة قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين، بان اتحدت وانصهرت إرادتهم جيمعاً، واتفقوا في ما بينهم على نشر مناطق تمرکز وتحركات القوات المسلحة في منطقة سيناء، على موقع التواصل الاجتماعي»، أيضاً، ورد في حيثيات الحكم أن تحريات جهاز الأمن الوطني («أمن الدولة» سابقاً) أثبتت مشاركته في «اللجان الإلكترونية لتنظيم الإخوان في غضون يناير 2012 على موقع فايبيسوك، لترويج بعض المزايم والأخبار المغلوطة التي تشير إلى قيام القوات المسلحة بعمليات عسكرية في سيناء، بغرض استهداف أهاليها، ونشر صور بعض المنازل الخاصة بالعناصر الجهادية بعد تدميرها والأدعاء أنها منازل أهالي سيناء الراضين والمناضحين لسياسات القوات المسلحة».

وقالت المحكمة إنه عُثر في هاتف الإسكندراني على رسائل نصية متبادلة بينه وبين عاملين في قناة «الجزيرة»، تدور حول إجرائه مقابلات تلفزيونية مقابل مبالغ مالية، كما حوى جهاز اللابتوب الخاص به خرائط تفصيلية لشبه جزيرة سيناء، ومقطعاً مصوراً لشعوب الشما بعنوان «الجهاد بين خطاب الجيش وأيديولوجية تنظيم الدولة»، قالت إنه ثبت فيها استعراض المتهم كيفية استخدام القوات المسلحة الخطاب الديني «التطرف».

(الأخبار)



الشغل هذا الإجراء لأنه لا تترتب عنه زيادة بق احتسابها في التقاعد. ورغم أن المطالبات في القطاع العام هي أبرز التحديات التي تواجهها الحكومة، إلا أنه توجد أيضاً احتجاجات في قطاعات حرة. يطالب وذلك ضمن خطة لإصلاح صندوقي التقاعد والضمان الاجتماعي اللذين يعانيان من عجز مزمن ونقص في السيولة.

وزارات أخرى. ويجدر التنويه هنا، إلى أن الحكومة قدمت إلى البرلمان مشروعاً لرفع سن التقاعد بعامين إجماعياً وثلاثة أعوام اختياريًا، ويمكن أن يصل التعمد إلى خمسة أعوام أخرى (إلى سن السبعين)، وذلك ضمن خطة لإصلاح صندوقي التقاعد والضمان الاجتماعي اللذين يعانيان من عجز مزمن ونقص في السيولة. أما الحكومة ككل، فقد وجدت نفسها في مأزق، إذ لا يمكنها - من جهة - رفض أجور الموظفين العموميين، نظراً لالتزامها. تجاه صندوق النقد الدولي (المقرض الرئيسي للبلاد) - خفض النفقات العامة، ولا تريد من ناحية ثانية خلق حلقة عداء مع الاتحاد العام التونسي للشغل. ما يطرحه الجانب الحكومي حتى الآن هو خفض في نسبة الضرائب على الرواتب، ما يعني رفعها عملياً، لكن يرفض اتحاد

يهدد «الاتحاد العام للشغل» بإضراب عام الشهر المقبل

نددت بمواقف الأمين العام، وعدم دعمه لهم على النحو الذي يطلبونه. من جهتها، تدافع وزارة التربية عن قراراتها بحجة الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد، إذ ترفض رفض أجور الاساتذة بالشكل الذي تطلبه النقابة، وتهدد بحسم أي كل ذلك إلى توجيه مظاهرات يوم أمس إلى المقر المركزي للمنظمة في العاصمة، حيث رفعوا شعارات

بشأن إضراب عام يوم 17 كانون الثاني/ يناير المقبل، إذ لم يجز التوصل إلى حل يعض خسارة الموظفين التي سببها التخفيض، إن، يبدو المسار التفاوضي مژذوجاً، بين نقابة التعليم الثانوي ووزارة التخلي، كما في العام الماضي، عن موعد امتحانات «الثالثي الأول»، قررت النقابة مقاطعتها، وهو ما حصل بنسبة كبيرة، رغم أن عدداً آخر من الأساتذة لم يستجيبوا لدعوة التي اعتبروها خطوة مبالغاً فيها. رغم ذلك، تواصل التصعيد، حيث دخل عدد من الأساتذة في اعتصامات داخل «المدونيات الجهوية للتربية» التي تنظم التعليم.

في الأعوام القليلة الماضية، شكّلت الأزمت المتتالية بين نقابة التعليم الثانوي ووزارة التربية، أبرز الخلافات في البلاد. لا يكاد يخلو عام دراسي من إضرابات واحتجاجات وصلت إلى حد التخلي، كما في العام الماضي، عن وزير التعليم السابق، ناجي جلول، يظن من النقابة.

هذا العام لم يكن استثناء، فرغم تحقيق عدد من المطالب، صرح الكاتب العام لـ«الجامعة العامة للتعليم الثانوي»، أسعد يعقوبي، في نهاية الصيف، بأن السنة الدراسية «ستكون ساخنة»، كان الأمر كذلك، فعقب جلسات تفاوض فاشلة، طالبت خلالها النقابة بمساعدة بعض المنح وخفض سن الإحالة على التقاعد من 60 عاماً إلى 57 (بشرط تحق 35 عاماً من العمل الفعلي)، تُعدّ إضراب خلال يوم،

تجتم الاف اساتذة التعليم الثانوي في الشارم الرئيسي في العاصمة تونس، امس، منذ حثت وزارة التربية زيادة رواتبهم وبنحمتهم، ويأتي ذلك ضمن زخم نقابي شامل، إذ يهدد الاتحاد العام للشغل، بشت إضراب عام بداية العام المقبل

يطرح الجانب الحكومي حثه إلى خفض نسبة الضرائب على الرواتب (الاساتذة)



تونس

الحكومة في مواجهة النقابات: تصعيد مفتوح